

## تقرير

## بري: يجب تنويع مصادر تسليح الجيش

في الذكرى السادسة والثلاثين لاختطاف الإمام السيد موسى الصدر ورفيقه، ألقى رئيس المجلس النيابي نبيه بري كلمة عبّر فيها عن مخاوفه مما تتعرض له المنطقة من محاولات تقسيم المقسم. وأكد أن الحل للأزمة السياسية اللبنانية يبدأ بانتخاب رئيس جديد للجمهورية وتقوية الجيش

أكد الرئيس نبيه بري ضرورة تنويع مصادر تسليح الجيش وزيادة عديده وتحديث عتاده، مشدداً على أن «التصدي للإرهاب التكفيري ليس مسؤولية السنة في لبنان، كما أن التصدي للعدوان الإسرائيلي ليس مسؤولية الشيعة، والتصدي للتهجير الأثلي ليس مسؤولية المسيحيين»، بل «مسؤولية وطنية مشتركة»، ومن الضروري أن «يكون مسؤولية عربية ودولية مشتركة».

كلام بري أتى في كلمة وجهها أمس، في الذكرى السادسة والثلاثين لتغييب الإمام السيد موسى الصدر ورفيقه. وقال بري في قضية الإمام ورفيقه إنه «تم تشكيل لجنة متابعة رسمية بقرار من مجلس الوزراء، وهي لم توفر جهداً في أي مكان وعلى أي صعيد، وقد انطلقت هذه اللجنة في عملها من ثوابت أهمها: العمل لتحرير الإمام ورفيقه، إرسال سفير إلى ليبيا ليكون سفيراً للقضية، لا محل للتطبيع مع ليبيا قبل تعاون الجانب الليبي في هذه القضية وإنهاؤها، مطالبة الإعلام بالمواظة الدقيقة والمسؤولة، التأكيد أن هذه القضية لبنانية عربية إسلامية إنسانية شريفة ومقدسة، ولذا فإن الوسائل المعتمدة في متابعتها هي دائماً شرعية وقانونية ولا محل هنا للمساومات ولا للتورط في الصراعات والحسابات الفئوية». وأشار بري إلى أن «المتابعات تحصل ساعة بساعة بمواكبة مني شخصياً، ويتسابق تام مع عائلة الإمام الصدر، ولكن لا بد من لفت العناية إلى أننا نتعامل غالباً من

دولة إلى دولة لأننا رأينا في ذلك فائدة أكبر للقضية، كما أن الاستماع إلى أشخاص مقيمين في تلك الدول لا يتم إلا وفق خيارات لا تتيح إجراء تحقيق بكل ما في الكلمة من معنى». وأضاف «إننا وبعد جهود مضمّنة على مدار عامين كاملين، أوفدت مع الوفد الرسمي موفداً خاصاً إلى رئيس المؤتمر العام الليبي، وتم توقيع مذكرة تفاهم إثر ذلك بين الدولتين اللبنانية والليبية بخصوص هذه القضية؛ وأهم ما تضمنته: اعتراف الجانب الليبي رسمياً بحصول جريمة الخطف في ليبيا من قبل نظام معمر القذافي، والإقرار بحق المنشق القضائي اللبناني حضور التحقيقات وتقديم الاقتراحات والحصول على المعلومات». إضافة إلى «تعهد الجانب الليبي بفتح أبواب التعاون في هذه القضية بشكل أكثر جدية وفعالية. لكن وللأسف، ما إن تم توقيع المذكرة حتى انهارت الأوضاع في ليبيا، وهكذا كان لا بد من وضع خطة للبقاء على أهبة الاستعداد وترقب الأمور، كما أننا درسنا ونطبق خطاً بديلة، ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي حيال هذه القضية». أما على الصعيد القضائي الوطني، فلفت بري إلى أن «القضية لا تزال قيد النظر في شق منها أمام المجلس العدلي، كما تم تقديم ادعاء شخصي بوجه مدعى عليهم جدد من كبار وأهم أركان نظام معمر القذافي مع الأدلة التي تدينهم».

محللاً، أكد الرئيس بري «أننا في حركة أمل نرى أن إنجاز الاستحقاق الرئاسي سيبقى يحتل موقع الأولوية، لأن الدولة



بري: إتمام انتخابات الرئاسة سيفتح الباب لإنجاز مختلف الاستحقاقات ومنها الانتخابات النيابية (هيثم الموسوي)

لا يمكنها السير من دون رأس». وأضاف إن «إتمام انتخابات الرئاسة سيفتح الباب لإنجاز مختلف الاستحقاقات، ومنها الانتخابات النيابية، ويطلق

بري: الفوضى التي تضرب منطقتنا ستؤدي إلى تقسيم المقسم

عملية سياسية نحن أحوج إليها لمواجهة استحقاقات وتهديدات الإرهاب العابر للحدود والدول، وهي تهديدات طرقت أبوابنا وشعرنا بها طوراً على شكل أزمة نازحين، وتارة على شكل معتقلين وتفجيرات واجتياحات كما حدث لعرسال، وجولات لحروب صغيرة كتلك التي شهدتها طرابلس وصيدا». ورأى أن «الوحدة الوطنية تشكل ضرورة وطنية في سبيل مواجهة الإرهاب كما كانت سلاحاً لمواجهة العدوان الإسرائيلي عام 2006. وأن مواجهة الإرهاب ليست مسألة أمنية أو عسكرية فقط، إنها مسألة تفكيرية تثقيفية وطنية». واعتبر أن «التصدي للإرهاب التكفيري

ليس مسؤولية السنة في لبنان، كما فور طلب ريفي من النيابة العامة التحرك، بادر النائب إبراهيم كنعان إلى التوكّل عن الشبان «انطلاقاً من خلفية قانونية، وهو قرار فردي»، كما أوضح لـ«الأخبار». يهيمه توجيه رسالة أن «التوكيل غير ميسر، وحرقة الرأية لا يستهدف ديانة سماوية، بل هو اعتراض على أعمال لا تمت إلى الدين بصلة». أما من يحاول إسقاط صبغة سياسية على الملف «فهذه نيّاته وتخصه وحده». القضية، بالنسبة إليه، «مبدئية»، وهي «الحفاظ على حرية التعبير. فالعلم لا علاقة له بالإسلام، هو راية تنظيم إرهابي». إجراء ريفي الذي أتى بعد شهر «في غير محله، أدى إلى تحريك غرائز الناس، واعتقد أن هذا سقّفه». برفض كنعان ربط طلب ريفي بتأجيل الإفراج عن العسكريين المسيحيين، «لا يجوز ربط الأمور، بل توضيح الخلفية منعا للفتنة». أما عن وضع الشبان القانوني، فيؤكد النائب أنه حتى الساعة «ليس على علمي أنه صدرت بحقهم أي مذكرة توقيف. لم نتبلغ أي إجراء حسي وعملي».

من جهته، يتهم القيادي في التيار الوطني الحر زياد عيس ريفي بأنه «اعتمد إثارة الفتنة بمجرد استذكاره حادثاً فردياً حصل منذ أسابيع». أما

لياً القرني ثارت مشاعر وزير العدل أشرف ريفي حين اكتشف، متأخراً، أن مراهقين أحرقوا في الأشرافية راية تنظيم «دولة الإسلام في العراق والشام». فورة أعصاب ريفي لم تخمد حتى حرك، أول من أمس، النيابة العامة، طالباً إنزال «أشد العقوبات» بمن أحرقوا الراية منذ نحو ثلاثة أسابيع، بعدما استفزهم اعتداء مجموعة إرهابية على مراكز عسكرية في منطقة عرسال بداية أب الماضي. ريفي الذي تحرك رداً على ما اعتبره إساءة للدين الإسلامي، غص الطرف سابقاً حين قام «مجهولون» بالكتابة على الحائط الملاصق لمزار سيدة الحارة في أسواق طرابلس القديمة عبارة «دولة الإسلام في العراق والشام». هو نفسه الذي لم يتحرك للدعاء على من يسيء للمؤسسة العسكرية ويشن اعتداءات على مراكزها. قد يدعى مستقبلاً على كل من يقاوم إرهابيين يلفون أنفسهم بأعلام عليها رايات دينية بحجة الحفاظ على المقدسات.

لم يكن أحد ليتذكر الحادثة لو أن ريفي لم يفتح الملف، وما كان أحد سيتخذها ذريعة ليرد «الصاع» عبر إحراق الصليبان، فيجد ريفي نفسه محرراً ويصدر بياناً من طينة «سنة وستة

## تقرير

## ريفي يفجر قضية حرق راية «داعش»

أخذ طلب الوزير أشرف ريفي من النيابة العامة التحرك للقاء القبض على الشبان الذين أحرقوا راية لـ«داعش» في الأشرافية منحى سياسياً. فالتيار الوطني الحر شغل ماكينته للتضامن مع هؤلاء، في حين تنصّل النائب نديم الجميل منهم، محاولاً التبرير لريفي. أما قانونياً، استناداً إلى النائب إبراهيم كنعان، فلم تصدر بعد أي مذكرة توقيف بحق «المتهمين»

عمامة الوطن

سيرة الإمام السيد موسى الصدر  
ثلاثة أجزاء تبث السبت-الأحد-الاثنين

الساعة 3:00

إعداد: نيفين كنعان  
تقديم: أحمد إسماعيل  
إخراج: رضا عطوي

إذاعة  
النور  
91.9 FM